

المالية والاقتصاد إصدار ما يقتضيه العمل به من قرارات تنفيذية ،
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما
صدر بقصر مابين في ٢٤ ذي الحجة ١٣٧١ (١٤ سبتمبر ١٩٥٢)

محمد عبد المنعم

محمد بن عبد الله بن مطر

محمد رشاد

دعا من هيئة الدراسات الموقعة

وزير الخارجية والبحرية رئيس مجلس الوزراء

محمد فحب لواب (أ.ح)

وزيرُ الماليةِ والاقتصادِ كائِنُ رئيسَ مجلسِ الوزراءِ ووزيرُ الداخْليةِ

عبداللطيل إبراهيم العمرى

وزير الصحة العمومية وزير الأشغال العمومية وزير الزراعة

شور الدین فراف گرد العزیز گبد الله گالم

وزير العدل وزير المعارف العمومية وزير المواصلات

فُؤادٌ فَهَنْدٌ فَمَاهِلٌ فَعُصَمَادٌ فَلَبَانِي فَمَحْدُوفِي

وزير الشؤون البلدية والقروية

عبد العزيز فلي

وزير التجارة والصناعة نور الدين الأحمد وزير الأوقاف

محمد حسن شنگلور محمد هؤاد جوادی احمد حسن آلباقوری

لیزر فتو

فرید آنطون

فرسوم بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٥٣

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٢
بفرض ضريبة على التحويلات والمبالغ المرخص فيها للسفر
إلى الخارج

بـٰشـٰر حـٰضـٰرـٰة مـٰلـٰكـٰ بـٰخـٰلـٰلـٰهـٰ مـٰلـٰكـٰ فـٰصـٰرـٰ وـٰسـٰوـٰدـٰنـٰ

هيئة الوصاية الموقته

للمطالع على المادة ١٤ من الدستور ،

**فعمل المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة عل التحويلات
والبالغ المرخص فيها للسفر إلى الخارج ،**

فَوْلَى مَا أرَتَاهُ بِحِلَاسِ الدُّولَةِ ؟

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسالت بہا ہو آت :

فادة ١ - فضلاً إلى المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ١٤٨
لسنة ١٩٥٣ المشار إليها فقرة جديدة نصها الآتى :

” ول مجلس الوزراء أن يعين أحوالاً أخرى لا تسرى فيها الضريبة على المسافر من وإلى الخارج ” .

فادة ٢ — كل وزراء كل منها يختصه تنفيذ هذا القانون ، ولو زير